اقتصاد

«الضابطة الجمركية» لـ«الوطن»: تهريب الدخان من العراق قيد المتابعة والمعالجة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن معلومات لدى الجمارك عن دخول كميات من الدخان المهرب إلى إحدى المناطق، مبيناً أن مصدر الدخان هو الأراضي العراقية وأن الجمارك تتبع خيوط العملية وسوف تتم المعالجة وضبط خيوط عملية التهريب، كما بين أن طبيعة المفرزات للحرب على سورية أسهم في إدخال المهربات للأسواق الداخلية عبر بعض التجار والسماسرة تهرباً من دفع الرسوم والاستحقاقات المالية المترتبة على إدخال البضائع عبر الطرق الشرعية.

كما بين المصدر أنه يتم التركيز على البضائع القادمة من المناطق السورية الساخنة، خاصة في المناطق الشمالية حيث تدخل كميات من المواد والبضائع على أنها إنتاج محلي دون القدرة على التدقيق في صحة البيانات المقدمة، ومثال على ذلك كميات السجاد التي تدخل من المناطق الشمالية حيث يقدم أصحاب البضائع بيانات تشير لامتلاكهم معامل وخطوط إنتاج على الأراضي السورية، وكذلك بعض أنواع المنتجات من الألبان والأجبان القادمة من بعض المناطق في دير الزور، مع أن الظروف المحيطة في هذه المناطق تشير لعدم إمكانية العمل والإنتاج في هذه المناطق وهو ما يعزز احتمالية التهريب، وتعمل الجمارك على العديد من الإجراءات للتأكد من طبيعة و مصدر هذه البضائع.

وحول كميات التمور المصادرة مؤخراً والقادمة من السعودية عبر المناطق الشمالية من تركيا بين المصدر أنه تم دفع سلفة بحدود ١٤ مليون ليرة بقصد إجراء المصالحة على البضاعة، مبيناً أن قيمة التسوية قد تصل لقرابة ٢٠ مليون ليرة وأن الأمر يخضع لتقديرات اللجنة المختصة، وحول إمكانية استعادة البضاعة من قبل أصحابها بعد المصالحة عليها، بين أنه تم سحب عينات من البضاعة و إرسالها لمخابر جامعة دمشق لإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من طبيعة و سلامة التمور، وفي حال ثبتت سلامة هذه التمور وصلاحيتها للاستهلاك البشري يمكن بعد التسوية والمصالحة عليها من قبل أصحابها، ودفع المستحقات المالية المترتبة عليها لخزينة الدولة، عندها يمكن تسليم البضاعة والسماح بعرضها في السوق المحلية، وحول متابعة المهربات في الأسواق المحلية بين المصدر أن دوريات الجمارك متواجدة وحاضرة في كل المناطق وأن هناك متابعة للمهربات في أسواق دمشق وفق أنظمة العمل المتبعة والاتفاقات الحاصلة مع غرف التجارة والصناعة، حيث يجري الدخول للأسواق والمستودعات والمحال بالتنسيق مع غرفة التجارة، وأنه يتم تنفيذ التوجيهات الحكومية في هذا الموضوع حيث يتم التركيز في العمل الجمركي حسب الأولويات والتوجيهات الخاصة بذلك، وأن حجم المهربات في الأسواق المحلية جاء جراء الظروف العامة وأن الجمارك تعمل وفق المستطاع للحد من هذه الظاهرة المضرة للاقتصاد المحلي وبسلامة المواطن حيث تدخل المواد المهربة وخاصة الغذائية دون أن تخضع للاختبارات المطلوبة وبالتالي يكون الأثر أكبر للمواد الغذائية لأنها تتصل مباشرة بسلامة المواطنين لذلك يجري التشدد في هذه النوع من المهربات.

في جلسة لمجلس الشعب لمناقشة عمل الوزارة

وزير الكهرباء: الوضع الكهربائي جيد ورغم الحرب ننجز مشروعات إستراتيجية

| هناء غانم

خلال جلسة مخصصة لمناقشة خطة عمل وزارة الكهرباء، أشار أعضاء مجلس الشعب إلى أهمية إصلاح الأعطال الكهربائية الناجمة عن جرائم التنظيمات الإرهابية، وطالب بعضهم بالاستفادة من الطاقات البديلة والعمل على إعادة تأهيل عدد من مراكز تحويل الكهرباء ورفد شركات ومديريات الكهرباء بالآليات والمعدات اللازمة ودعم عمال ورش صيانة خطوط التوتر العالي بالمكافآت التشجيعية.

وفي معرض رده على تساؤلات ومداخلات النواب كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي عن تنظيم ٢٨ الف ضبط استجرار غير مشروع للكهرباء خلال العام الماضي، وحققت في العام ذاته ١٨ مليار ليرة سورية بناء على قانون إنهاء التشابكات المالية بين الوزارة والجهات العامة، مبيناً أن الوزارة تتعامل مع أربعة ملايين مشترك وقد يحدث أخطاء بالنسبة لقيمة الاستهلاك الفعلي في فواتير الكهرباء داعيا إلى موافاة شركات الكهرباء بأي خطأ من هذا النوع لمعالجته فوراً.

وبالنسبة لتطبيق نظام القراءة الآلية كشف خربوطلي أنه سيطبق في جميع المحافظات بدءا من دمشق التي سيتم فيها تركيب ٦٠٠ ألف عداد قريبا بهدف ضبط الاستهلاك ومراقبته عن بعد.

وحول ارتفاع رسوم مراكز التحويل لفت وزير الكهرباء إلى أنها كانت وفقا للمادة ٢٢ من نظام الاستثمار على المتعهد أو المستثمر ولكن تم تعديل هذه المادة منذ أكثر من شهر بحيث تم تخفيض الرسوم من مئة بالمئة لتصبح خمسين بالمئة على المتعهد وخمسين بالمئة على الوزارة بهدف تخفيف العبء على المواطنين.

وأشار وزير الكهرباء إلى أن إنتاج الطاقة الكهربائية الحالية بلغ ٨٠ مليون كيلوواط ساعي أي بما يعادل نحو ٤٠٠٠ ميغاواط على حين كان إنتاج الطاقة الكهربائية في نهاية عام ٢٠١٦ نحو ٤٦ مليون كيلوواط ساعي أي ما يعادل ٢٠٠٠ ميغاواط مبيناً أن هناك ارتفاعا نحو الضعف في قيمة التوليد الكهربائي، وذلك لعدة أسباب أولها زيادة واردات الغاز التي ارتفعت من ٦ ملايين متر مكعب من الغاز إلى ١٣ مليون متر مكعب من الغاز وذلك بفضل انتصارات الجيش التي أعادت العديد من حقول الغاز إضافة إلى ارتفاع واردات الفيول من ٣٠٠٠ طن إلى ٧٠٠٠ طن.

وبين الوزير أنه تم وضع مشروعات إستراتيجية لتوليد الكهرباء في عام ٢٠١٧ تقدر قيمتها بحوالي ٩٠٠ مليار ليرة سورية، موضحاً أن هذه المشروعات عبارة عن دارة مركبة في محطة توليد الدير علي باستطاعة ٧٥٠ ميغاواط وأيضاً دارة مركبة في محطة توريد تشرين باستطاعة ٤٥٠ ميغاواط وإدارة مركبة في محطة توليد جندل باستطاعة ٤٥٠ ميغاواط، وأيضاً المجموعة الغازية الثانية للتوليد في محطة بانياس باستطاعة ١٥٠ ميغاواط.

وأضاف «إننا في حرب وعقوبات وحصار مع ذلك الدولة السورية تنجز مشروعات إستراتيجية عملاقة باستطاعة جيدة ضمن فترة الحرب تعجز دول كثيرة عن إنجاز مثل هذه المشروعات وهي لا تعاني إرهاباً ولا حرباً».

وتابع قائلا «لدينا حالياً ١٠ مجموعات تمديد باستطاعة ١٥٠ ميغاواط متوقفة عن العمل لحين ورود الغاز بقيمة ٧ ملايين متر مكعب، وفي حال توافر الغاز يصبح لدينا استطاعة متاحة نحو ٥٥٠٠ ميغاواط بإمكاننا من خلالها أن نلبي الطلب على الطاقة الكهربائية بكامل الأراضي السورية».

وأشار إلى أنه في عام ٢٠١٧ تم تأمين التغذية الكهربائية لجميع المناطق المحررة (الزبداني التل، مضايا، بقين، بلودان، الهامة، قدسيا، المعضمية، محافظة حلب).

وأشار إلى أنه خلال العام ٢٠١٧ قامت ورشات المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء بإعادة العديد من مجموعات التوليد وإجراء الصيانات لها «وقد وفرنا نحو ٤٤،٥ مليار ليرة بالاعتماد على الذات علما أنها كانت سابقا تتم بمساعدة الخبراء، وخلال هذه الحرب تعلمنا أن نقوم بإجراء الأعمال بأنفسنا مثل محطة توليد الزاره الواقعة في ريف حماة والتي تعرضت بشكل متكرر للإرهاب والقذائف».

وطمأن الوزير بأن «وضعنا الكهربائي جيد ولدينا مشروع إستراتيجي عبارة عن دارة مركبة في محطة دير علي باستطاعية ٧٥٠ ميغاواط وسيتم وضع مجموعتين غازيتين خلال عام ٢٠١٩ والمجموعة الثالثة البخارية سيتم وضعها عام ٢٠٢٠ وسيكون لدينا استطاعة جديدة تفوق ٦٠٠٠ ميغاواط».

وبخصوص الرؤية المستقبلية للوزارة قال «لدينا أولويات أولها تأمين الطلب على الطاقة الكهربائية لكل الجمهورية والأولوية الثانية تأمين مصادر كهربائية إضافية لمحافظة حلب وهي حالياً تتغذى من مصدر وحيد هو الخط ٢٣٠ ميغاواط من حماة للسلمية لخناصر لحلب، ويتم العمل في حلب على أربعة محاور الأول هو توريد خمس مجموعات غازية باستطاعة ١٢٥ ميغاواط».

مبينا أنه هناك اتفاقاً مع الجمهورية الإيرانية لتوريد مجموعتين في بداية الشهر السادس من هذا العام وسيتم وضعهما بالخدمة هذا العام إضافة إلى ثلاث مجموعات في بداية عام ٢٠١٩ وبالتالي «سيكون لدينا مصدر إضافي من محطة توليد حلب الحرارية بنحو ١٢٥ ميغاواط والمحور الثاني نقوم بتنفيذ خط ٢٣٠ كيلو فولط لربط السدود المائية في الشبكة العامة لمدينة حلب وتمت المباشرة بالمشروع ومدة تنفيذه نحو الشهرين وسيتم نقل الطاقة الكهربائية من ١٥٠ ميغا إلى ٢٠٠ ميغا أما المحور الثالث فهو إعادة إصلاح المجموعة الأولى والخامسة في محطة توليد حلب الحرارية من الأصدقاء الإيرانيين وتم الوعود بأنه خلال سنة ونصف السنة سيتم وضع هاتين المجموعتين في الخدمة علما أن بقية المجموعات أضرارها جسيمة جداً وإصلاحها بحاجة إلى وقت طويل».

وفيما يخص المحور الرابع «وقعت الوزارة مذكرة تفاهم مع روسيا من أجل تنفيذ مجموعتين بخاريتين تعملان على الغاز والفيول باستطاعة ٧٠٠ ميغاواط في محطة توريد حلب الحرارية».

وأضاف هناك إستراتيجية يتم العمل عليها هي تأهيل دير الزور أيضاً ضمن أربعة محاور. وبخصوص موضوع الساحل قال «الواقع الكهربائي غير مستقر في الساحل السوري بسبب أن محطة توليد بانياس فيها أربع مجموعات بخارية ومجموعتان غازيتان باستطاعة تتراوح بين ٤٠٠ و٤٥٠ ميغاواط لا تلبيان الطلب على الطاقة الكهربائية في الساحل بسبب أنه كان هناك خط توليد زيزون كان ينقل نحو ٢٢٠ ميغاواط إلى الساحل وهو خارج الخدمة لذلك قامت الوزارة بالبحث عن تأمين موقع لإنشاء محطة جديدة تم تأمينها بمساحة ٤٠٠ دونم مع إيران لتنظيم الكهرباء في الساحل السوري باستطاعة ٥٤٠ ميغاواط ويمكن توسيعها إلى ٨٥٠ ميغاواط».

الحكومة: تأمين الاحتياجات كافة للأهالي الخارجين من الغوطة الشرقية

| الوطن

قرر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس الاستمرار بتأمين كافة احتياجات الأهالي الخارجين من الغوطة الشرقية الذين اتخذتهم التنظيمات الإرهابية دروعا بشرية فيها وتشمل هذه الاحتياجات التوسع في أعداد مراكز الإيواء وتأمين كافة مستلزمات الغذاء والدواء والمأوى والخدمات العامة المتعلقة بالمياه والكهرباء.

وبحسب بيان صحفي للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه، فقد تقرر تأمين التمويل اللازم لشراء محصول القطن من الفلاحين بأسعار تشجيعية للحفاظ على هذه الثروة الزراعية والوطنية المهمة.

وقدم وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم عرضا حول نسب تنفيذ الخدمات المقدمة للمواطنين في محافظة دير الزور والأعمال الجارية لإعادة كافة الخدمات الأساسية إلى المدينة بما فيها أعمال فتح الطرقات وترميم المدارس والمراكز الصحية وتأمين الكهرباء والمياه والاتصالات والوقود.

وأكد المجلس على كافة الوزارات استمرار العمل بوتيرة عالية لإنجاز كامل الخدمات لدير الزور وتأمين كل متطلبات الأهالي، في حين وافق على تخصيص محافظات (اللاذقية– حمص – حماة – السويداء) بمساهمات مالية مقدارها ٣،٨ مليارات ليرة سورية لدعم موازناتها المستقلة لتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية، مضافة إلى المخصصات المالية المقدمة إلى هذه المحافظات من الموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري.

وقرر المجلس التوسع ببناء محطات توليد الطاقة الكهربائية في مختلف المحافظات وفوض وزير الكهرباء باتخاذ الإجراءات المباشرة للتعاقد في مجال إنجاز مشروعات الكهرباء، بعد أن استمع إلى عرض قدمه وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي حول الواقع الكهربائي في سورية.

وكلف المجلس وزارتي السياحة والإدارة المحلية والبيئة لوضع حل نهائي لمشكلة الواجهة البحرية في محافظة طرطوس وبشكل يحافظ على حقوق المالكين والمصلحة العامة في المنطقة.

وطلب المجلس من كافة الوزارات إجراء تقييم لجميع المدراء العامين للمؤسسات وفق مؤشرات محددة متعلقة بالجانب الإداري والإنتاجي باعتبارهم حلقة أساسية في العمل الحكومي.

إعادة مسودة قانون الاستثمار إلى هيئة الاستثمار لتعديله

| علي محمود سليمان

كشف مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ«الوطن» أن مسودة قانون الاستثمار الجديد عرضت على اللجنة الاقتصادية، وتمت مناقشتها وتسجيل الملاحظات عليها وإعادتها للجنة الفنية في هيئة الاستثمار لاستكمال العمل على الملاحظات المسجلة، وحالياً تعقد هيئة الاستثمار اجتماعات مكثفة لإقرار المسودة النهائية، حيث تضم اللجنة الفنيّة المكلّفة بصياغة القانون ممثّلين عن وزارات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والعمل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والسياحة ووزارة الدولة لشؤون الاستثمار إضافة إلى هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

وأوضح دياب أن أهم الملامح في قانون الاستثمار هي الحزم التحفيزية التي سوف تمنح للقطاعات المرنة التي يحددها المجلس الأعلى للاستثمار، من أجل تحفيز الاستثمارات الكثيفة العمالة والمكثفة لرأس المال على حد سواء، إضافة إلى أن القانون سيكون بمنزلة مظلة تشريعية واحدة للاستثمار في سورية، للعمل على تحفيز القطاع الخاص لإطلاق مشروعات وأنشطة اقتصادية في المناطق التي تضررت من الأعمال الإرهابية التخريبية.

وعلى ذلك تكثّف اللجنة الفنية اجتماعاتها ولقاءاتها التشاورية مع الجهات المعنية بالشأن الاستثماري، للاتفاق والتوافق على الصيغة النهائيّة لمسوّدة قانون استثمار عصري جديد يتمتّع بأكبر قدر من المرونة في التعاطي مع جميع أنواع الاستثمارات في شتّى القطاعات، ويفتتح عهداً جديداً من الاستثمارات في سوريّة ما بعد الحرب، ويقدّم جميع التسهيلات والضمانات ما يكفل الحفاظ على حقوق المستثمرين والدولة في آن.

لافتاً إلى أن تعديلات قانون الاستثمار سوف تركز على دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق التنموية وفتح المجال لإقامة مناطق اقتصادية خاصة كالحدائق اللوجستية وتصنيع الصادرات والموازنة بين الحقوق والضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمر المحلي والأجنبي، ومنح هيئة الاستثمار القدرة على تنظيم الاستثمار ومراقبة تطبيق الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار.

مشيراً إلى اعتماد الشفافية والوضوح في كل الجوانب المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية وتوحيد المرجعيات المعنية بالاستثمار، والنقطة الأهم في التعديلات هي ربط الحوافز والمزايا بمحددات وشروط ترتبط بالأداء واعتماد سياسات استثمارية انتقائية لتوجيه الاستثمارات باتجاه القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية وما يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار ومراعاة مبدأ العدالة والمساواة، وسوف تكون هيئة الاستثمار هي الضامن للمستثمر في تنفيذ مشروعه والضامن للحكومة في تنفيذ سياساتها الاستثمارية، حيث ستعمل على إعادة تنظيم الواقع الاستثماري ورصد المشروعات ما يحقق الشفافية والوضوح في الجوانب كافة.

ولفت دياب إلى أن قانون الاستثمار المقبل سوف يكون بمنزلة حجر الزاوية والأساس المتين لبيئة استثمارية واعدة، وفي إطار تحضير الهيئة للقانون قامت برصد الكوادر المناسبة واستقطابها لمواجهة تحدّيات المرحلة القادمة، حيث أجرت هيئة الاستثمار سلسلة تغييرات مفصليّة طالت أربعاً من مديرياتها، وتأتي هذه الخطوة ضمن مجموعة إجراءات قامت بها الهيئة مؤخراً لإعادة توزيع المهام فيها بهدف تشكيل فريق عمل فاعل وقادر على تحمّل المسؤولية وعلى القيام بأعباء المرحلة التي تتطلّب تضافر الجهود وتكثيفها والزجّ بكلّ الخبرات المتاحة واستقطاب الكفاءات اللازمة لتكون الهيئة على مستوى المهام الموكلة إليها في تحقيق أمثل وإنجاز أسرع لأولويات الحكومة وخططها التنمويّة والإستراتيجية.

وفي سياق متصل أوضح دياب أن قانون التشاركية يخرج عن نطاق تطبيق قانون الاستثمار لأن التشاركية لها قانون خاص بها، ولكن هناك المشروعات المشتركة الخاضعة لقانون الاستثمار وهي المشروعات التي تسهم فيها الجهات العامة مع القطاع الخاص في تمويل رأس مالها بنسبة يتفق عليها، فيما مفهوم التشاركية يرتكز إلى مشروعات البنى التحتية والخدمات والمشروعات الإستراتيجية الحيوية.

منتدى للمرأة القيادية من بنك بيمو لتكريم المرأة في يومها وإطلاق برنامج قرض الرائدات الموجه لسيدات الأعمال

في بادرة متميزة من نوعها، وتعزيزاً لدور المرأة ومكانتها في المجتمع وتأكيداً لقدرتها على تولي مناصب قيادية وريادية وإدارتها بكل فاعلية وكفاءة، قام بنك بيمو السعودي الفرنسي بعقد منتدى للمرأة القيادية تكريما منه للمرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي.

الرئيس التنفيذي للبنك جوزف رفول ثمّن في كلمته الدور الحيوي والفعال الذي تلعبه المرأة في المجتمع ومساهمتها القيمة في تقدم وازدهار البنك معتبراً أنها عنصر أساسي لا غنى عنه في مسيرة النجاح التي يسعى البنك لها دوماً»، مضيفاً إن البنك اعتبر يوم المرأة العالمي فرصة مميزة للاحتفال بإنجازات المرأة والدور المهم الذي تلعبه في المجتمع.

وعبر رفول عن سعادته وفخر المصرف بالدور المميز والفاعل الذي تلعبه المرأة وإسهاماتها البارزة في تحقيق التنمية الاقتصادية مشيداً بالمكانة الرفيعة التي وصلت لها المرأة والإنجازات المتعددة التي حققتها وتحققها على الصعد كافة وفي القطاع المصرفي على وجه التحديد.

وقال: لبنك بيمو السعودي الفرنسي روح تتميز وتعتز بروحية العنصر النسائي والروحية تأتي من الإدارة والأداء والكفاءة وتميز كادر موظفات البنك والمصداقية التي تعتبر هي الأساس على مختلف المستويات الإدارية، منوهاً بأن السيدات يمثلن نسبة كبيرة من إجمالي الموظفين في البنك وهو أكبر دليل على حرص البنك على تمكين المرأة ودعمها.

وأكد رفول أن بنك بيمو السعودي الفرنسي يتابع نهجه الاجتماعي والتزامه بمسؤوليته تجاه المجتمع وخدمة جميع فئاته، مشيراً إلى أن نتائجه تتحدث عن ذاتها ولطالما كان البنك وسيبقى الأفضل لدى السوريين وفي المقدمة.

بدورها ألقت مديرية الموارد البشرية والتطوير في بنك بيمو السعودي الفرنسي سلمى السمان الضوء على دور البنك في دعم المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، حيث إنه انطلاقا من رؤية المصرف وأهدافه للتطوير المستمر وإيمانه بدور المرأة الكبير والمهم عمل المصرف على دعم المرأة من خلال تعزيز دورها ومشاركتها في جميع المناصب الوظيفية حيث أكدت أنه وراء كل رجل عظيم امرأة و وراء كل امرأة عظيمة إرادة وعزم ورفض للفشل وثبات وكفاح واستمرارية.

من جانب آخر أطلق البنك قرض الرائدات الموجه لسيدات الأعمال الذي يصل قيمته إلى ١٠٠ مليون ليرة ليستهدف شريحة واسعة من النساء ممن يرغبن باستكمال مشروعهن الخاص أو حتى لغرض شخصي ليساعدهن على تفعيل دورهن أكثر وتمكينهن من تحقيق أهدافهن بيسر وفعالية.

وتمت ايضاً فقرة مناقشات مع نخبة من سيدات الأعمال عبرن فيها عن سيرتهم الذاتية وخبراتهم وتلاها نقاش مع مجموعة من السيدات الحاضرات خلال المنتدى.

كما تم تكريم مجموعة من سيدات الأعمال والسيدات المتميزين بالمصرف وخبراء التدريب في البنك تقديرا لهم بدروع تكريمية.

مقترح بإقامة مدينة للذهب في حلب على طاولة «الإدارة المحلية»

| الوطن

كشف رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في حلب عبدو موصللي لـ«الوطن» عن اقتراح تم طرحه لوزارة الإدارة المحلية من إقامة مدينة للذهب في محافظة حلب حيث يضم كل ورش الذهب ومحلات الصاغة في مجمع واحد تتوافر فيه كل الخدمات مع إقامة فندق، بشرط إقامتها في مركز مدينة حلب، وقد تم عرض إقامتها ضمن مدينة الشيخ نجار الصناعية، ولكن هذا الطرح لم يلق القبول لأن المجمع يجب أن يكون قريباً من الأسواق والناس لتتمكن من التسوق فيه، ويتم حالياً التباحث مع مجلس مدينة حلب لتخصيص أرض ضمن وسط حلب لإقامة مدينة الذهب، مشيراً إلى أن هذا المشروع يحتاج لعدة سنوات ليصبح على أرض الواقع.

وأشار موصللي إلى أن حركة مبيع الذهب في أسواق حلب تحسنت عن الفترة الماضية وذلك لاقتراب عيد الأم وهو من الأعياد التي تنشط حركة المبيعات فيها بشكل عام، حيث ارتفعت المبيعات لتصل إلى ٥ كغ ذهب يومياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح موصللي أن توقف دخول الذهب التركي إلى مناطق الريف الحلبي ساهم أيضاً في تحسن المبيعات، حيث توقف دخول الذهب المهرب من تركيا نتيجة الاعتداء التركي على مدينة عفرين ومحيطها ما تسبب بقطع طرق التهريب.

وفي موضوع آخر أشار موصللي إلى أن ورش الذهب بدأت بالعودة إلى أسواق حلب القديمة بالتزامن مع بدء إزالة الأنقاض من ورش الخدمات الفنية لمحافظة حلب، مبيناً أن عدد ورش صياغة الذهب المتضررة في حلب القديمة يصل إلى أكثر من ١٠٠ ورشة، وهي متضررة بنسب كبيرة، وعمليات الترميم لها تحتاج لبعض الوقت ريثما تنتهي أعمال إزالة الأنقاض التي بدأت بها آليات مجلس مدينة حلب، ولكن هناك نقصاً في الآليات وصعوبة نتيجة ضيق الأزقة في أسواق المدينة القديمة والتي تعوق تحرك الآليات فيها، منوهاً بأن عمليات الترميم ستكون محددة بالشروط المحددة من مديرية الآثار والمتاحف لأن المنطقة أثرية وخاضعة لقوانين الآثار والمتاحف في عمليات الترميم، حيث تكمن الصعوبة في حجم الأضرار وخاصة للأحجار القديمة، حيث تقوم ورش إزالة الأنقاض بالحفاظ على أي حجر قديم بقي على حاله ولم يتعرض للتدمير وما تبقى سيتم تعويضه بحجر آخر يتم تصميمه على الطراز الأثري القديم.

وبالنسبة لباقي الورش في مناطق أخرى يبين موصللي وجود أكثر من ٢٠٠ ورشة متضررة في منطقة الميدان ولكن المشكلة في هذه الورشة أن أكثر من ٧٠ بالمئة من أصحابها غادروا إلى تركيا وأرمينيا بشكل أساسي وبعضهم اتجه إلى لبنان وتقوم جمعية الصاغة بالتواصل مع أصحاب هذه الورش ليعيدوا إلى حلب مع عودتها آمنة والبدء بعمليات الترميم والتأهيل وتقديم التسهيلات من كل الجهات الرسمية، منوهاً بأن عدد ورش صياغة الذهب كان نحو ٧٠٠ ورشة قبل الأزمة وحالياً لا يوجد سوى ٧٠ ورشة.

ولفت موصللي إلى أن جمعية الصاغة باشرت في ترميم مقرها الرئيسي الكائن قرب الجامع الأموي الكبير في حلب القديمة، بعد أخذ الموافقة من وزارة الصناعة لطباعة إيصالات تبرع بقيمة ١٠ ملايين ليرة سورية وتم جمعها من الورش وبدأت عمليات الترميم، حيث تعرض المقر لتخريب وتدمير بنسبة كبيرة، منوهاً بوجود تسهيلات من محافظة حلب بمنح التراخيص المؤقتة لورش الذهب التي نقلت عملها إلى أقبية الأبنية السكنية وذلك نتيجة تعرض ورشهم للأضرار، مع تحسن التيار الكهربائي الذي ساهم في رفع مستوى الإنتاج ونوعيته في الورش.